سامر الخليل لـ«الوطن»: قرارات الاقتصاد لا ضرر للصناعي ولا ضرار للتاجر والمهم مصلحة المستهلك

منع ٩٨٧ مادة صناعية من الاستيراد لحماية المنتج المحلي

هناء غانم

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أن جميع المواد التي يتم منع استيرادها يكون ذلك بناء على دراسة الجهات المعنية لخلق استقرار من جهة ومن جهة أخرى لحماية المنتج المحلي وحتى لا يكون هناك احتكار وتحكم بالأسعار مؤكداً في تصريح خاص لـ«الوطن» أننا حريصون على المنتج الصناعي بكل حلقات الإنتاج ولفت الوزير إلى أنه تم مؤخراً منع ٩٨٧ مادة من الاستيراد المادة الوحيدة التي كان هناك جدل عليها هي زبدة الشورتنغ نظراً لوجود صناعة محلية لمثل هذه المادة موضحاً أن هناك معامل لإنتاجها لافتاً إلى أن الجدل يكمن بأن بعض المنشآت التي تعتمد هذه الزبدة النباتية كمدخلات لصناعات البسكويت والشوكولا والبوظة بعضهم قال: إن هذه المادة تختلف من حيث المواصفة إضافة إلى ارتفاع سعرها محلياً أكثر من المستوردة.

الوزير أكد أن الأسعار مرتفعة عالمياً ومع ذلك الوزارة تدرس أنه في حال كان السعر المحلي أعلى من السعر العالمي كما يقول الصناعيون فسوف تقوم الوزارة قريباً باجتماع عاجل خلال الأيام القليلة القادمة مع الصناعيين الذين يستخدمون المادة لدراسة إمكانية وضع ضميمة بحيث يكون لا ضرر للصناعي المستورد ولا للصناعي المنتج والملخص لا ضرر ولا ضرار لا للتاجر ولا للصناعي لكن الاهتمام الأساسي بمصلحة المستهلك بحيث تتوفر السلع بأرخص أسعار ممكنة.

وحول إجراءات الوزارة لتذليل العقبات أمام المستوردين قال: الباب مفتوح أمام التجار للاستيراد ومسموح لأي تاجر أن يستورد أي مادة سواء مادة أساسية أو أولية أو مستلزمات لإنتاج علماً أننا بظروف حرب ويجب تخفيض الطلب على القطع الأجنبي وأي تاجر يستطيع أن يمارس تجارته بمواد أخرى أو يلتفت إلى قطاع الصناعة أو غيره موضحاً أن الخيارات موجودة والاستيراد مسموح ومتاح للجميع وهذا أمر طبيعي طالما الكمية غير مبالغ فيها.

وحول خطة الوزارة لإعادة إحياء التصدير وتقديم الدعم أكد الوزير الخليل أن وزارة الاقتصاد أعدت الخطة الوطنية للتصدير بعد دراسة وتنسيق مع الجهات المعنية وأقرت الخطة في الحكومة وجاري التنفيذ بعدة مطارح لافتا إلى أنها ليست مسألة سهلة في هذه الظروف... لكن نسعى لتحسين مؤشرات الصادرات وهذا أمر جيد لافتا إلى أنه بين الفينة والأخرى هناك عقبات معينة بحاجة إلى تعاون وتضافر الجهود لمجموعة من جهات القطاع العام والقطاع الخاص من شركات ومصدرين وشركات شحن وغيرها الأمر الذي يوصلنا إلى مؤشرات ونتائج أفضل

الوزير أكد أن مؤشرات الصادرات تتحسن ونعمل على تجاوز العديد من الأمور مثل أزمة كورونا والحصار على سورية، وتحسين الواقع الإنتاجي يعطينا مؤشرات أفضل من التصدير..

وحول تسويق الحمضيات أشار الوزير إلى أن العملية كانت إيجابية وخاصة خلال هذا الموسم والأسعار كانت منطقية وحصل المزارع على سعر مجز.

وقال: إن هناك العديد من القطاعات اليوم بحاجة لتحسين قدرتها التسويقية حتى تعتمد بشكل أكبر على التصريف الخارجي مثل قطاع الألبسة والنسيج حيث تحسنت الصادرات السورية من الألبسة في عام ٢٠٢٠ عن العام ٢٠١٩ بنسبة ٥٢٪ في حين تحسنت صادراتنا من الأقمشة في عام ٢٠٢٠ عن ٢٠١٩ بنسبة ٢٦٧٪ أي إن نسبة التحسن بين عام ٢٠٢٠ عن ٢٠١٨ نجد أنها ٦١٥٪ وإذا تحدثنا عن الصناعات البلاستيكية نجد أن هنالك تحسناً في ٢٠٢٠ عن ٢٠١٩ بنحو ١١٤٪ والصناعات المعدنية تحسنت بالفترة نفسها ٢١ ٪ بالمقابل كان هناك تراجع في صادراتنا من زيت الزيتون بنسبة ٥٪ بسبب تراجع حجم الإنتاج وظروف أخرى.

وأضاف إن الصادرات ازدادت في عام ٢٠٢٠ عن ٢٠١٩ بنسبة ١٨٪ وزادت ٢٠١٩ عن ٢٠١٨ بنسبة ٢٢٪ من حيث القيمة ومن حيث الكمية بعام ٢٠٢٠ ازدادت الكمية بالطن عن ٢٠١٩ بنسبة ٤٨٪.

الوزير أكد أن الحصة الأكبر بالتصدير كانت للقطاع الخاص بنسبة ٩٦ ٪ للعام ٢٠٢٠ و٤٪ من الصادرات فقط للقطاع العام مبيناً أنه في العام ٢٠١٩ كان التصدير ٨٣٪ للقطاع الخاص و١٧٪ للقطاع العام.

إذا قارنا التوزيع الشهري للصادرات على مدار العام بالأرقام نجد أنه يعكس اعتماد البنية التصديرية بسورية على المنتجات الموسمية الطابع مثل الألبسة والنسيج وبعض المنتجات الغذائية وإذا نظرنا إلى صادرات ٢٠٢٠ نجد أن هناك تراجعاً في شهري نيسان وأيار بسبب إجراءات كورونا والإغلاقات وتكسر سلاسل التوريد على المستوى العالمي إضافة إلى بعض قرارات المنع التي اتخذت من الحكومة ولجنة كورنا لعدد من المواد حيث تم منع تصدير البقوليات والكمأويات والمنظفات والمعقمات وبعض أنواع الأدوية الأمر الذي أدى إلى تراجع الصادرات.

وحول الدعم الحكومي المقدم للتصدير والمصدرين قال: الدعم متعدد وكان هناك برامج تم إطلاقها من هيئة دعم وتنمية الصادرات لدعم صادرات القطاع الصناعي وبناء عليه تم إعداد البرنامج بحيث دعم الهيئة بـ١٠٪ من قيمة الصادرات الصناعية وإذا كان الصناعي هو مصدراً و٧٪ إذا صدر الصناعي نيابة عن الغير وكان هناك برنامج آخر ضمن المدة نفسها هو دعم شحن المنتجات الزراعية المصدرة براً إلى الدول وبالتالي تم تحمل نسبة من كلف الشحن والنقل التصديري بالليرات السورية.

هناك مواد تخرج من السوق بطريقة غير شرعية وغير منظورة وبالتالي لا توضع نسب التصدير الحقيقية التي هي أكبر بكثير من المعلن عنه بسبب التهريب، مثلاً هناك قرار بمنع تصدير أغنام العواس ومع ذلك يتم تهريبها والغاية من منع التصدير المحافظة على الثروة الحيوانية وعدم رفع الأسعار على المستهلك المحلي.

وحول عوائق التصدير قال: هناك بعض العوائق للعملية التصديرية مثل مشكلة النقل من الشاحنات السورية إلى الشاحنات العراقية في معبر البوكمال الذي يؤدي إلى ارتفاع الكلف ويؤثر في البضاعة أثناء عملية النقل التي قد تودي إلى التلف.

كذلك موضوع إغلاق الحدود مع دول الجوار حيث تم معالجته مثل الأردن والعراق إذا كان له تأثير أيضاً.

تخفيض نسب العبور مع الأردن على الشاحنات السورية وسيتم الاتفاق قريباً مع الجانب الأردني على مجموعة من المسائل التي تتعلق بالاستيراد والتصدير بين البلدين، والأردن كانت تمنع دخول بعض المنتجات السورية واليوم سمحت بدخول جزء منها وسيكون الجزء الآخر محور نقاش أيضاً مع الجانب الأردني للسماح بدخول البضائع للأردن.

- هناك مواد تخرج من السوق بطرق غير شرعية ونعول على القطاع الخاص في تنشيط الصادرات
- ٩٦ بالمئة من صادراتنا من القطاع الخاص
- تحسن في صادرات الألبسة السورية وتراجع في زيت الزيتون
- كورونا زاد الوضع الاقتصادي صعوبة والحكومة قررت سياسة التوازنات

وحول مطالب القطاع الخاص من اتحادات غرف الصناعة والتجارة قال إن معظمها متكرر لاسيما التأكيد على الاستمرار ببرامج دعم وتنمية الصادرات باعتبارها حققت نتائج جيدة والاستمرار بدعم مشاركة سورية بالمعارض الموجودة.

وأضاف: نحن نعول على القطاع الخاص ليكون مواكباً لأي قرار حكومي وأن يستثمر الفرص تصديرياً للمنتجات السورية للخارج ولاسيما أن التصدير من القطاعات المهمة في أي اقتصاد وهدفنا أن تعود الصادرات السورية وتحقق أرقاماً قياسية كما كانت وأكثر.

كورونا

وحول انعكاس كورونا على حال الاقتصاد السوري قال الوزير: ضمن سيناريو احتواء أزمة وباء كورونا لم تتعطل الحركة الاقتصادية في سورية وبقيت عند حدود نقطة التوازن بين ما هو مفروض وما هو مطلوب. والتركيز هو على القضايا والتحديات التي يواجهها الاقتصاد السوري بشكل عام.

منذ أن تم إعلان تحول مسار فيروس كورونا من مجرد فيروس خطير إلى وباء أو جائحة عالمية، أدركت الحكومة السورية أن دخول هذا العامل إلى جانب جملة العوامل الأخرى التي أنتجت أزمة في البلاد مركبة ومتعددة الأسباب والنتائج، فإن الوضع الاقتصادي زاد صعوبة وتعقيداً، ومن هذا المنطلق فقد تمّ التعامل مع هذه المستجدات وفق سيناريوهات تأخذ في الاعتبار أهمية اختلاف طريقة المعالجة واستنباط الحلول ومتابعتها قياساً بالزمن.

وأضاف الوزير: على المدى القصير، تمّ اختيار سيناريو الاحتواء والبقاء عند حدود نقطة التوازن، حيث قامت الحكومة السورية، عبر قرارات الفريق الحكومي المكلف التصدي لانتشار فيروس كورونا، باتخاذ طيف واسع من الإجراءات التي أتت في إطار مرحلة الاحتواء الأولية لتداعيات الأزمة. وواقعياً، لم تتعطل الحركة الاقتصادية في سورية نتيجة إجراءات الاحتواء بالشكل الذي يؤدي إلى حدوث شلل أو حتى انكماش حاد في الاقتصاد الوطني، لاسيما أنّ الإجراءات الحكومية التي اتخذت لمواجهة خطر انتشار الوباء، اتسمت بالحرص الشديد على البقاء عند حدود نقطة التوازن بين ما هو مفروض وما هو مطلوب، حيث تمّ تخفيف التدابير الاحترازية تدريجياً، من خلال العودة الجزئية لعمل مختلف المهن والفعاليات والأنشطة بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيف معاناة المواطنين في الحصول على مستلزماتهم الأساسية، وبالوقت نفسه يضمن تجنّب حدوث حالة شلل في الأنشطة الإنتاجية والخدمية. ولاحقاً العودة إلى الحياة الطبيعية من خلال «الانفتاح المنضبط» واستعادة النشاط الاقتصادي وتأمين متطلباته مع الالتزام بشروط السلامة الصحية.

الوزير أكد أنه وباعتبار أنه لا يوجد حتى الآن تنبؤ واضح يعكس متى تنتهي أزمة وباء كورونا التي تفتك بالإنسان والاقتصاد، وبالتالي فإن توزيع الخطط والبرامج التي تتعدى مرحلة الأجل القصير على مدين أحدهما متوسط والآخر طويل قد لا يكون مجدياً في الحالة السورية، بالنظر إلى طبيعة الأزمة المركّبة في سورية. ولذلك كان لا بدّ من العمل على منع دخول البلاد في مرحلة متقدّمة من الركود التضخمي، الذي يعتبر من أخطر الأوضاع التي يمكن أن يواجهها اقتصاد أي بلد في العالم. وبعد تهيئة الظروف لتلقي الصدمة الأولى للنمو، تأتي مرحلة بناء حزمة من السياسات الاقتصادية لتتواءم مع متطلبات المرحلة، حيث يجب التركيز على القضايا والتحديات التي يواجهها الاقتصاد السوري بشكل عام.

ما حقيقة العامل «النفسي» في ارتفاع الأسعار؟

الحلاق»: ليس سببه طرح الفئة النقدية إنما نتيجة ارتفاع سعر الصرف

عربش: غياب المنافسة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل دائم

رامز محفوظ

أكد أمين سر اتحاد غرف التجارة السورية محمد الحلاق في تصريح خاص لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار الذي حصل بمجرد طرح فئة الـ٥ آلاف ليرة لم يكن سببه طرح هذه الفئة النقدية إنما كان نتيجة ارتفاع سعر الصرف بشكل بسيط، مبيناً أن المشكلة أن ارتفاع الأسعار تزامن مع طرح الفئة النقدية الجديدة للتداول والذي ترافق مع ارتفاع بسيط في سعر الصرف.

وبين أن طرح هذه الفئة النقدية عبارة عن إجراء حكومي من أجل تخفيض الكتلة النقدية المحمولة للنفقات.

وأشار إلى أن ارتفاع الأسعار لا علاقة له بالكتلة النقدية الموجودة في السوق للتداول وهذا الأمر لا يعلمه سوى المصرف المركزي.

ولفت إلى أن ارتفاع الأسعار يتأثر بعدة أمور منها توافر المواد والتنافسية وسعر الصرف، مبيناً أن الارتفاع في الأسعار حالياً ليس مبرراً وهو ارتفاع مؤقت ومن الممكن أن تتوازن الأسعار قريباً.

بدوره اعتبر الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش أن ارتفاع الأسعار في الأسواق بمجرد طرح فئة الـ٥ آلاف ليرة من المصرف المركزي هو أمر منطقي باعتبار أن العامل النفسي للمواطنين والتخوف من انخفاض قيمة الليرة السورية بعد طرح هذه الفئة النقدية أثر في سعر الصرف وأدى لارتفاع الأسعار لكنه يعتبر غير مبرر.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عربش أن العوامل النفسية لعبت دوراً بارتفاع الأسعار وكذلك التصريحات التي ترافقت مع إطلاق فئة الـ٥ آلاف والمبررات التي تم إطلاقها وتحدثت عن انخفاض في كمية الأموال المتداولة التي يحملها المواطن بعد طرح الـ٥ آلاف كانت كافية لارتفاع الأسعار مشيراً إلى وجود انفلات واضح في الأسعار حالياً.

وأكد عربش أن عملية طرح فئة الـ٥آلاف غير منطقية، مضيفاً: إننا لو كنا نطرح هذه الفئة النقدية من أجل استبدالها بعملة تالفة من المفترض ألا تؤثر في الأسعار لكن إذا كنا نطرح الـ٥ آلاف من أجل تمويل الموازنة التي تم طرحها للعام الحالي فمعنى ذلك إننا طرحنا كتلة نقدية أكبر في السوق وعندما يتم طرح كتلة نقدية كبيرة ولم يرافقها كميات مناسبة من السلع والخدمات فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الطلب في السوق وبالتالي يصبح ارتفاع الأسعار اقتصادياً مبرراً.

ونوه عربش بأن المصرف المركزي لم يسحب العملة التالفة من السوق حالياً ومازالت موجودة في التداول.

ولفت إلى أن موجة ارتفاع الأسعار الحاصلة تتراوح حالياً بين ٢٥ و٣٠ بالمئة، لافتاً إلى أن المواد الموجودة لدى مؤسسات القطاع العام مثل الموجودة في السورية للتجارة كذلك ارتفعت أسعارها.

ورأى أن قرار وزارة النفط والثروة المعدنية بنقل ٢٥ ليتراً من مخصصات السيارات السياحية من البنزين المدعوم إلى المخصصات غير المدعومة سيؤثر كذلك في الأسعار وهذا يعتبر بمنزلة رفع غير مباشر للأسعار.

وأشار إلى أن السلع المدعومة ليست مؤمنة في الأسواق حالياً وهناك معاناة واضحة للمواطنين من أجل الحصول على رغيف الخبز حالياً.

وبين أن الحكومة لا تؤمن المنافسة في السوق وعليها أن تخلق البيئة المناسبة للعمل، لافتاً إلى أن الأسواق تفتقد المنافسة، وغياب المنافسة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل دائم.

وأكد أنه لابد حالياً أن يتم إطلاق العملية الاقتصادية وإذا لم تنطلق هذه العملية فلن يوجد حل لارتفاع الأسعار وفي حال استمرار تقنين الكهرباء بالشكل الذي يحصل حالياً من المستحيل إطلاق العملية الاقتصادية.

شركة عامة تحصر التعاملات النقدية مع زبائنها من خلال المصارف

مدير عام الكابلات لـ«الوطن»: لتخفيف تعاملات الكاش استثني منه الحرفيون وطلبات الترميم المنزلي

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام شركة كابلات دمشق (حوش بلاس) عبد القادر القدور أن الإجراء الأخير الذي طلبته الشركة من موزعي الكابلات المعتمدين من الشركة ويتضمن ضرورة فتح حسابات مصرفية لهم القصد منه سهولة حركة البيع وتسديد قيم المبيعات التي تنفذها الشركة ويقلل من تعاملات الكاش ونقل وإيداع الأموال اليومي، على حين يسهم فتح الحسابات في اختصار هذه العمليات على إشعارات التحويل ونقل قيم المبيعات من الزبائن لمصلحة حساب الشركة، وأن هذا الإجراء يأتي في سياق التوجه العام نحو الدفع الإلكتروني والتقليل من التعاملات المالية خارج القنوات المصرفية، واعتبر أن بعض التجار (الموزعين) المتعاملين مع الشركة لم يرضهم هذا الإجراء لأسباب تعرفها إدارة الشركة ترتبط في رغبتهم في الاحتفاظ بأموالهم خارج البنوك، وأن الحد الذي طلبته الشركة إيداع نحو ٢٥ مليون ليرة في حساباتهم المصرفية لسهولة دفع قيم مشترياتهم من الشركة هو مبلغ متواضع أمام قيم الكابلات التي يستجرونها من الشركة حيث تتجاوز مشتريات الكثير منهم ١٠٠ مليون ليرة.

وبين أن هذا الإجراء قانوني ويستند إلى قرار وزير الصناعة ١٩٥٨ لعام ٢٠٠٧ وأنه رغم ذلك استثنت الشركة من فتح الحسابات الحرفيين والمواطنين الذين يحتاجون لبعض الكابلات ولأشرطة لترميم منازلهم بناء على كتاب من البلدية، بما يسهم في حصول المواطن على احتياجهم من الكابلات بشكل مباشر من الشركة ودون أي وسيط وبالسعر الرسمي المعتمد لدى الشركة والتخفيف عنهم من حلقات السمسرة والوساطة في السوق، على أن تبقى الكميات التي يستجرها الحرفي ضمن حدود احتياجاته وفي حال تجاوز ذلك يعامل معاملة التاجر، وأن الشركة تسعى بكل طاقتها لضبط حالات التزوير والتقليد التي تجري لمنتجات الشركة وطرحها في السوق من دون أن تحقق المواصفات القياسية التي تعمل عليها شركة الكابلات.

وعن هامش الربح المسموح به للوكيل المعتمد من قبل الشركة لتوزيع الكابلات بين أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حددت هامش الربح المسموح به للمنتج وتاجر الجملة نحو ١٠ بالمئة ولبائع المفرق ١٥ بالمئة على أن يلتزم المنتج أو المستورد بإصدار فاتورة تجارية يجدد عليها صفة البيع سواء كان لبائع جملة أم نصف جملة أم مفرق وأنه يجب على باعة المفرق وكل من يتعامل بالبيع بالمفرق الإعلان عن الأسعار النهائية للمستهلك والمحدد من قبل المنتج حصراً ويجوز لبائع المفرق أن يبيع بالحد الأقصى المحدد من المنتج أو المستورد فما دون ويتم الإعلان عن السعر.

ويشار إلى أن قرار وزير الصناعة الصادر في العام ٢٠٠٧ الذي استند إليه إجراء شركة الكابلات أشترطت فيه عدة أمور لابد من تحققها في الوكيل أو الموزع الذي يتعاقد مع شركة الكابلات ومنها أن يتمتع بوضع مالي جيد يتم تقديره من قبل الجهة المتعاقدة وأن يكون له مقر لائق ووسائل اتصال والقدرة على الدفاع عن حقوق المؤسسة أو الشركة ومصالحها وأن يكون تاجراً مسجلاً في السجل التجاري وأن يعمل في مجال السلع والبضائع العائدة للشركة التي يقوم بالترويج لها، وأن يتمتع بالخبرة اللازمة في مجال السلع المطلوب التعامل بها وأن يتمتع بالسمعة التجارية الجيدة ويتم تقديرها من قبل الجهة المتعاقدة وأن يقع على عاتق مجلس الإدارة واللجنة الإدارية حسب الحال التحقق من توافر هذه الشروط ويحق لمجلس الإدارة أو اللجنة الإدارية إضافة أي شروط ضرورية وملائمة ومناسبة للتعامل، وهي كلها أمور معمول بها لدى الشركة وأن الجديد هو فتح الحسابات المصرفية للمتعاملين من الموزعين (أصحاب السجلات التجارية).